

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكاراً للبحث العلمي

هذه صفحة جديدة، الهدف منها توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة. نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

- إن أعباء ديون الصين المرتفعة ناجم عن سوء توزيع الاستثمار بشكل منهجي في مشاريع غير منتجة. ووفقاً لبنك التسويات الدولية، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ هي نفسها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. مع ملاحظة أن:
 - * الاقتصاد الصيني ينمو ثلاث مرات أسرع من نموهم؛ فيبتلع النمو الدين.
 - * الديون الصينية هي ٩٨٪ محلية.
 - * نسبة الأصول إلى الديون الصينية هي ٣٠.٨.
- * إن ديون الصين ذات جودة عالية جداً، فمضاعف الاستثمار فيها يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠٪، وفقاً لدراسة الاحتياطي الفيدرالي، والكلمة الرئيسية هي "العبء"، والصين هي الأخف من أي اقتصاد رئيسي.
- لا يمكن أن يزيد قطاع السلع من الناتج المحلي الإجمالي دون زيادة في عرض النقود أو ميزان تجاري إيجابي (دخول أموال إلى الدولة). ويمكن للاحتياطي الفيدرالي أن يزيد العرض النقدي عن طريق التيسير الكمي؛ كطباعة النقود والائتمان المصرفي. وبوجود رصيد تجاري سلبي، يمكن للديون فقط زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين الحكومي يمول العجز التجاري بشكل رئيسي، وبالتالي يمكن إبطاء العجز الحكومي إذا تم تخفيض العجز التجاري، ويمكن القضاء عليه جزئياً إذا كان الميزان التجاري إيجابياً.
- يعود فائض حساب رأس المال إلى العجز التجاري وليس العكس؛ لأن الدول لا تملك إلا الأموال اللازمة للاستثمار الرأسمالي في الدول الأخرى إن كانت موازينها التجارية إيجابية.
- ديون الأسر إذا تم قياسها بالعملة المحلية، وحجم الاقتصاد إذا تم قياسه من خلال الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالعملة المحلية. فإن هذه النسبة تلغي التضخم. عندما ينمو ديون الأسر ببطء أكثر من الناتج المحلي الإجمالي

الاسمي، تنخفض النسبة. وعندما تنمو ديون الأسر المعيشية بأسرع من الناتج المحلي الإجمالي، تزداد النسبة، ويصبح المستهلكون جزءاً أكثر خطورة من النظام المالي.